الأداء الوظيفي للأستاذ الجامعي في ظل نظام ل.م.د

أ. نورالدين بوالشرش: جامعة باجي مختار –عنابة

الملخص:

في ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة، يمثل التعليم الجامعي أهمية كبيرة في تقدم المجتمعات ونموها، فالجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها في التغيير بدون التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، كون تلك العلاقة تعمل على صقل المهارات وتنمي الابداع والابتكار لدى الفرد، نظرا لما للتعليم الجامعي من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية.

الكلمات المفتاحية: الأداء الوظيفي، الأستاذ الجامعي، نظام ل.م.د

Résumé

L'université ne peut pas jouer son rôle dans le changement sans l'interaction entre l'individu et son environnement social، car cette relation travaille à raffiner les compétences et à développer la créativité et l'innovation de l'individu، en raison de la formation universitaire de Dimensions sociales، économiques et culturelles.

mots clés: performance au travail -système lmd- enseignant universitaire-

مقدمة:

يحظى التعليم الجامعي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الأساس الاستراتيجي الذي يوفر للمجتمع احتياجاته من الطاقات البشرية ، ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور، كما يساهم التعليم الجامعي في نشر المعرفة من خلال عملية التدريس وتطبيق المناهج المختلفة في حل مشكلات المجتمع من خلال ما يقدمه من دراسات وأبحاث.

إضافة إلى أن التعليم الجامعي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي في جميع المجالات ، فالتحولات على مستوى الأنظمة التعليمية فرضت على الجامعات الجزائرية القيام بتغييرات جوهرية في فلسفتها وأهدافها ونظمها لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى الجامعات الغربية. وفي ظل هذا التوجه، تبنت الجزائر استراتيجية إصلاحية جديدة مستلهمة من تجارب غربية (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، وتهدف هذه الاستراتيجية من الناحية النظرية الى الانفتاح على المحيط الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والقيمي الجزائري ، من خلال مخرجات هذا النظام ، و الانفتاح على المنظومات العالمية باعتماد معايير الجودة في الجامعة، حيث ظهر جليا مدى الفجوة بين الاجراءات النظرية والممارسات التطبيقية في الواقع ، مما خلق اضطرابا وخللا على مستوى كل عناصر العملية التعليمية الجامعية.

أولا: العولمة وتغير الأدوار الإستراتيجية للتعليم الجامعي:

العولمة كصيرورة وظاهرة تجتاح العالم تعتبر بمثابة المسار التاريخي الذي أفرزته مجموعة من التحولات المعرفية والاقتصادية ، الإعلامية والثقافية، والجامعة كمنظومة متفتحة على البيئة الخارجية تأثرت بمجريات هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد ترى "**sandra tylor** " أن العولمة أصبحت بمثابة الفكرة الأساسية التي يحاول بها واضعوا النظريات الاجتماعية أن يفهموا و يفسروا كيفية انتقال المجتمع الإنساني إلى الألفية الثالثة، وتحرك هذه الظاهرة عدة عوامل أثرت بدورها على رسالة الجامعة في الألفية الثالثة ، لعل أهمها اعتبار الثورة التكنولوجية أحد أهم الإنجازات الضخمة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين ، والآخذة في النمو السريع خلال القرن الحادي والعشرين في شتى المجالات (بوحنية قوي ، 2005، ص 14)

ومن خلال تلك التطورات المتسارعة التي يشهدها المجتمع المعاصر نجد أن التعليم الجامعي أصبح يلعب دورا رئيسيا وجوهريا في إعداد الرأسمال البشري الذي أضحى يفوق أهمية مقارنة بالرأسمال المادي .

ومن تأثيرات العولمة على الأداء الجامعي ما يلي(بوحنية قوي ، 2005، ص 15) :

1- إبراز الدور الإستراتيجي للجامعات والمراكز البحثية في إعداد رأس المال البشري القادر على التنافسية.

2- تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء العلمي للجامعات، و بروز نماذج تعليمية جديدة مثل التعليم والتدريب عن بعد.

3- تزايد المناداة بدفع التعليم الجامعي للمشاركة العالية في التنمية ، من خلال الاستفادة من النماذج العالمية ، و بروز اقتصاديات التعليم.

وامتدت آثار المعرفة العلمية والتكنولوجية إلى تحول علاقة الإنتاج وفرص العمالة وقيمة الميزة التنافسية، حيث أصبحت التكنولوجيا الجديدة مفتاح القدرة التنافسية، بعبارة أخرى أصبحت الميزة التنافسية لأي دولة هي المعرفة.

إن المتغيرات المعرفية وتكنولوجياتها المتقدمة، فرضت بالضرورة على مؤسسة الجامعة ورسالتها المستقبلية، تقييما لواقعها و ثوابتها ورصدا ومعرفة لكل تلك المتغيرات الجديدة المتجددة، ومن خلال هذا التقييم والرصد يصبح النموذج المنشود قابلا وقادرا على التفاعل مع المتغيرات واستكشاف ما تحمله من فرص ومخاطر وما تفرضه من تكيف وتكييف ، وأهم معالم تلك المتغيرات التي يتوجب تقديرها في صياغة ذلك النموذج المستقبلي لمؤسساتنا الجامعية ما يلي (حامد عمار، ص ص 143-146)

1- لقد أصبح التعليم الجامعي مع التطورات المعرفية والتكنولوجية ضرورة من ضرورات تكوين المواطنة، و إعداد القوة البشرية، المؤهلة للإنتاج ، البحث والتطوير ورفع المستوى الفكري والثقافي العام، وذلك من أجل التعامل الفعال مع تلك التطورات.

2- التركيز والتأكيد على رسالة الجامعة العلمية والبحثية، بحيث تقوم بنية النموذج المؤسسي وإداراته وقوانينه ولوائحه، على تحقيق الفاعلية في تلك الرسالة، وفي كفاءة خدمة التعليم والتعلم وإنتاج المعرفة، وهذا يعني أن لا يطغى الجو البيروقراطي الإداري المطلق في تقاليده على أولويات تلك الرسالة، سواء على مستوى الجامعة أو الكلية أو الأقسام، و بذلك تصبح النظم الإدارية ضابطة ومهيئة للالتزام بالأداء العلمي والفني والبحثي.

3- إعادة النظر في بنية الإدارة و تسلسل مواقع اتخاذ القرار، بما يحد من المركزية الحاكمة و المقيدة للكليات والأقسام، وأن تتسع مواقع اتخاذ القرار، و حرية التصرف علميا وماليا إلى مستويات الوحدات اللامركزية، وفي ضوء متطلبات الإنجاز السريع والكفء تأخذ الإدارة على مختلف المستويات بالتقنيات الحديثة كاستعمال الكمبيوتر في إدارة وتسيير مرافقها وعملياتها الإدارية، ويتخلل ذلك مبدأ الإدارة الاقتصادية الرشيدة في توظيف مختلف الموارد والإمكانيات.

4- لا تنطوي ثورات المعرفة والتكنولوجيا على مجرد أجهزتها و معداتها، والتي ينبغي الاستخدام الأمثل لها، وإنما تحتضن في المقام الأول منهجا راسخا للتفكير تنظيرا و تطبيقا، ومن تم تكوين الذهنية العلمية بمقوماتها في

التوجه (النقدي، التجريبي، التحليلي، التركيبي، المنطقي، البنائي، التاريخي، المنظومي، التفاوضي، التأملي، التقييمي و الإبداعي)، باعتبارها موجهات لتوظيف المعرفة ومصادرها وآلياتها.

5- كما تتطلب ثورة المعلومات مراجعة و تطوير مناهج البحث العلمي التقليدية السائدة في البحوث العلمية، ومن المفترض أن يساعد على ذلك تكوين الذهنية العلمية في مرحلة التخصص الدقيق و إجراء البحوث وتطبيقاتها، مع تنمية الذهنية العلمية، واقتحام مناهج البحث، وبذلك يلتقي التعليم بالبحث، وينمي كل منهما الأخر، و يصبح الغرض و الطلب في نتاجها زادا بشريا في التنمية، وثروة معرفية لها مردودها الاجتماعي الفعال.

وفي ظل المتغيرات المعاصرة التي أفرزتها ظاهرة العولمة ، فإن التعليم الجامعي أصبح يلعب دورا رئيسيا في إعداد رأس المال البشري، الذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي، فقد جاء في دراسة أجراها (البنك الدولي)، أن نسبة 16٪ فقط من النمو تعود إلى رأس المال المادي (الآلات و المباني و البنية الأساسية)، و تأتي نسبة 20٪ من رأس المال الطبيعي، و 64٪ من النمو إلى الرأسمال البشري والاجتماعي، من أجل ذلك نجد أن لصفة التعليم الناحية الأساسية لتنمية القدرات والمهارات المطلوبة للمستقبل(زكريا يحي لال، 2000، ص ص 172-207)

لقد دفعت ظاهرة العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي العديد من الدول العربية للتركيز على تطبيق مفاهيم الجودة والتميز في مؤسساتها التعليمية التي طغت عليها ملامح وطبيعة التعليم التقليدي وأصبحت تعاني من الخلل الذي يعيق قدرتها على تحقيق التنمية العلمية بالصورة المرضية ، إضافة إلى ضعف مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمجتمع ،إضافة إلى ظهور التعليم العالي الخاص في العقد الأخير من القرن الماضي والتهافت والتسابق بين مؤسساته على جني الأرباح دون النظر الى جودة البرامج التعليمية التي تقدمها ونوعيتها. ولأن جودة التعليم تتمثل في المنتوج المتولد بواسطة مؤسساته، حيث أن التعليم يلعب دورا هاما ورئيسيا في عملية التنمية ورقي المجتمعات وتطورها، ويعد من أهم الاستثمارات المستدامة والذي لايمكن أن يتحقق إلا بتظافر جهود جميع الفاعلين في مؤسسات التعليم العالي ومشاركة فاعلة من جانب الطلبة ومن جانب الخريجين وسوق العمل والمجتمع (سيلان جبران العبيدي، 2009، ص20)

وقد يعتبر البعض التعليم العالي في البلدان المتقدمة مثلا أعلى لنظيره في البلدان المتخلقة يتعين اللحاق به كسبيل لتحسين التعليم العالي في الأخيرة وصولا إلى التقدم ، ولكن يرد على هذا التقابل البسيط على الأقل في حالة البلدان العربية تحفظان مهمان (نادر فرجاني ، 2005، ص 109) :

أ- إن التعليم العالي في البلدان العربية شديد البعد عن نظيره في البلدان المتقدمة، في المضمون و في الدور الاجتماعي، و إن تشبه به شكلا. إلى درجة تلقى في تقديرنا شكوكا قوية على إمكان لحاق الأول بالثاني فلم يصبح التعليم العالي في البلدان العربية شبيها بالنسق المتشبه به بما يكفي لإعتماد مفهوم "اللحاق".

ب- إن التعليم العالي، وبخاصة الجامعات، يمر في البلدان المتقدمة في سياق العولمة و سيادة قوى السوق العالمية وبعد أن أنجز مهمتي الانتشار الواسع و تأسيس النوعية الراقية بنقلة جوهرية تغير من هدفه الاجتماعي وبالتالي من مضمونه الأساسي و سبل تنظيمه والقوى الفاعلة فيه، والمتوقع أن تنعكس هذه النقلة على التعليم العالي في البلدان المتخلفة كما هي العادة قاصرة و مشوهة.

ويشير هذا التحول في حالة البلدان العربية ، إشكالية الدور المنصرم للتعليم العالي في الغرب الذي ارتبط قرابة قرن من الزمن بسياق ثقافي متكامل (اجتماعي واقتصادي وسياسي) اكتمل بناؤه هناك بمشاركة فاعلة من التعليم العالي ، هذا في حين لم يكتمل مثل هذا البناء الثقافي بعد في البلدان العربية و لم يساهم التعليم العالي في اكتمال بنائه، و يعبر الدور الجديد للتعليم العالي في الغرب عن استجابة لتغيير جوهري في التنظيم الاجتماعي يتمثل أساسا في العولمة و سيادة أوسع للسوق كما تتبدى في الاقتصادات الرأسمالية الناضجة، و بالمقابل تهرول البلدان العربية نحو صورة مهترئة من هذا التنظيم الاجتماعي يكون فيها النمط الجديد من التعليم العالي في سياق العولمة وتجلياتها(نادر فرجاني ، 2005، ص 109).

و يمكن القول بأن تزايد انفتاح الجامعة على المجتمع ساعدها في الوصول إلى طرق جديدة غير مألوفة في انتاج المعرفة و تطبيقها، ورؤية المشكلات في الواقع ، لذا تعد عملية خدمة المجتمع من الأدوار الرئيسية لجامعات الوطن العربي عموما، ويقصد بها الدور الانشطة غير المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات المختلفة، و العمل على ربط البحث العلمي بمشكلاتها، والأنشطة المباشرة الموجهة للأخرين بهدف احداث تغيرات مرغوب فيها تؤدي إلى نمو المجتمع و تقدمه (هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي،ص301)

ويتطلب تحقيق هذا الدور من الجامعة أن تضع نفسها بإمكانياتها البشرية و المادية في خدمة المجتمع بما في ذلك البيئة المحيطة بها، التي تتلقى منها السند و التأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود امكانياتها، و أن الابداع و الابتكار لا يزيد و لا يتطور إلا في ظل تراكم النشاط العلمي و الفكري و الثقافي أو حالة التجديد و التواصل الحضاري. (هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي،ص301)

إن التغييرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي في المجالات المختلفة وضرورة ربط التعليم الجامعي بالاهتمامات والحاجات اليومية للمواطنين يتطلب إعادة النظر في وظائف الجامعات ، وكيفية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل ، والتأكيد على تطوير الأداء الجامعي ووضع مؤشرات للأداء ، ونظاماً للاعتماد الجامعي بغية ضمان الجودة والتطوير المستمر للنظم الجامعية . ولاشك أن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي على المستوى العالمي في ضوء المحاور الأربعة (غازي بن عبيد مدني،2002):

أ- **سياسات التوسع في التعليم** : باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي ، والفرصة الاقتصادية ، والرفاهية ، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم ، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع .

ب- **تحديث نظم وأساليب الدراسة الجامعية** : أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم وأساليب التدريس الجامعي مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم وخاصة أساليب التعلم الذاتي ، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية وكفاية الطالب والجامعة .

ج- **توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع** : في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات ، وتحليل السياسات ، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها .

د- **الاتجاه إلى جودة التعليم العالي** :تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي .

ثانيا: خطوات ومؤشرات تطوير أداء التعليم الجامعي في النظام الجديد:

إن تطوير وتحسين الأداء الجامعي والارتقاء بمستوى الخريجين لم يعد مجرد اختيار، وإنما أصبح ضرورة يفرضها المجتمع، الأمر الذي يتطلب مراجعة صريحة لعمل الجامعات العربية وقيامها بخطوات إجرائية منها: (بواب رضوان ،2015،ص ص 71-86)

- تعمل الجامعة في ظل رؤية ورسالة وإطار مفاهيمي واضح المعالم.
- خفض نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب ليقارب المستويات العالمية.
- تنظيم دورات مستمرة لأعضاء هيئة التدريس لتزويدهم بالمعارف المتجددة والتدريس على التقنيات التعليمية الحديثة.

- تنظيم برامج لربط أعضاء هيئة التدريس بقطاعات الإنتاج والخدمات ومجالات العمل التطبيقي.
- تنمية فرص البحث المشترك بين الأقسام والكليات كوسيلة لفتح آفاق المعرفة لأعضاء هيئة التدريس.
- تشجيع التدريس والتأليف الفردي والمشترك بحيث يشارك أكثر من عضو هيئة التدريس في إعداد المادة التعليمية، الأمر الذي يسمح بتكامل خبراتهم وتنمية قدراتهم ومعارفهم.
- التدريب على استخدام الوسائط التقنية المعتمدة.
- اعتماد نظام متكامل لتقييم أعضاء هيئة التدريس يقيس كفاءاتهم في التدريس ويرصد إنجازاتهم البحثية، والتطوير في مستوياتهم العلمية والمعرفية وبالقياس إلى المعايير المحلية والإقليمية والدولية المتعارف عليها في مؤسسات التعليم العالي وجهات الاعتماد المعترف بها.

كما أن أية مؤسسة لا يمكن النظر إلى تحسين مستواها وكفاءة أدائها إلا من خلال جملة من المؤشرات هي(بواب رضوان ،2015،ص ص 71-86)

1- تطوير العملية التعليمية: وذلك من خلال:

أ- الطالب: حيث لابد من توخي العدالة والموضوعية في اختيار طلاب المراحل العليا، والعناية بهم ومساعدتهم على اختيار التخصص ومتابعة ومراجعة نظام تقييم التحصيل الدراسي لكل طالب في كل مادة أو مقرر، ودراسة اتجاهاتهم نحو العملية التعليمية قبل التخرج، والعناية بخدماتهم (غذاء، سكن، رعاية طبية ...) ودراسة أراء جهات التوظيف في نوعية ومستوى خريج الجامعة في جميع التخصصات لتحديد جوانب النقص في المهارات والعمل على معالجتها.

ب- الأستاذ الجامعي (عضو هيئة التدريس): من خلال توخي الموضوعية في اختيار الأستاذ ومتابعة أوضاعه، وتطوير قدراته عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، وتشجيعه على البحث العلمي الجاد والنشر في المجلات العلمية الدولية المحكمة والمتخصصة، إضافة إلى العمل على تحفيزه من خلال إعادة النظر في جملة الحوافز المادية والمعنوية والعمل على تحديد مساراتها وأهدافها بصفة دورية.

ج- الكتاب والمكتبة: حيث لابد من استخدام أحدث الكتب والمراجع والدوريات في المقررات الدراسية والعمل على تحسينها كلما تقادمت، وزيادة أوعية المعلومات في المكتبات وتطويرها وتوفير إمكانية الاتصال بقواعد المعلومات المحلية الإقليمية والدولية.

د- المنهج الدراسي: فالمنهاج الدراسي لابد من مراجعته وتطويره بصفة دورية كل 4 أو 5 سنوات ومراجعة محتويات المقررات الدراسية لتحسينها مع احتفاظ القسم بملف خاص لكل مقرر لمتابعة ما يجري على المقرر من تعديلات، ومقارنة ما يدرس في كل مقرر بما يدرس في الجامعات المتميزة.

هـ- خدمات مساندة: إن هيئة الإدارة الجامعية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن توفير الخدمات المساندة للعملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وذلك من خلال:

- توفير قاعات المحاضرات والمختبرات والمعامل والورش وتجهيزها بأحدث الوسائل والتقنيات المتاحة.
- توفير وسائل تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة (هاتف، فاكس،...)
- توفير القوى البشرية مدربة للقيام بخدمات مساعدة (باحثين، فنيين، ... إلخ)
- توفير الوسائل التعليمية المساندة وصيانتها وتدريس الأساتذة على استعمالها.
- مراجعة وتقويم الهيكل الإداري للجامعة للتأكد من ملاءمتها لرسالتها وأهدافها.

2- تطوير البحث العلمي: يمكن القول أن البحث العلمي هو أحد مؤشرات قياس نجاح أو عدم نجاح التعليم الجامعي، وهذا أيضا أحد واجبات الأستاذ الجامعي الغرض منه تحسين وترقية النمو المهني لهذا الفاعل وتعزيز واجباته الأخرى في مجالي نقل المعرفة وخدمة المجتمع، لذا لابد على الهيئة الإدارية الجامعية توفير الموارد والمناخ الملائم المؤدي إلى الارتقاء بحركة البحث العلمي في الجامعة، وذلك من خلال توفير الموارد المالية الكافية من مخصصات الميزانية أو إيرادات البحوث، وتجهيز المعالم والمختبرات والورش بأحد المعدات والتقنيات، إضافة إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الحضور والمشاركة البحثية في الملتقيات الدولية ونشر أبحاثهم في مجلات دولية محكمة، مع إنشاء هيئات مركزية تشرف وتنسق وتتابع نشاط البحث العلمي في الجامعات.

3-التفاعل مع البيئة الخارجية:

إن أسلوب النظام المغلق لم يعد صالحا لإدارة الجامعة في عصرنا الحاضر، فالتفاعل مع البيئة الخارجية أو المجتمع يكون من خلال نظام إداري وأكاديمي مفتوح أصبح ضرورة ملحة، وتسعى الجامعات المتطورة إلى بناء جسور راسخة مع المجتمع المحيط من خلال:

- عقد الملتقيات والندوات التي تعالج المشاكل المحلية.
- إجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بمشاكل البيئة المحلية أو المجتمع.
- الحضور الدائم والمتواصل لكل الفاعلين في الجامعة في الفعاليات المجتمعية.
- تقديم الرعاية الصحية المتميزة لكافة أعضاء قطاعات المجتمع.

- الاهتمام بالإعلام الجامعي لأنه يعتبر المنبر الذي يحسن ويشهر ويسوق كل ما هو متعلق بهذا الفضاء.

كل هذا يمكن أن يخلق علاقة تفاعلية وتحسيرية بين الجامعة كمؤسسة مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

ثالثا: سبل تحسين وتطوير أداء الأستاذ الجامعي ونظام (LMD) :

إن البحث في سبيل تحسين وتطوير الأداء الوظيفي للأستاذ الجامعي في نظام ل.م.د، يجب أن ينطلق من عدة منطلقات وجوانب عدة، وذلك بوصفه مدرسا وباحثا ومفكرا ومشرفا على أبحاث الطلبة وعضوا فعالا في خدمة المجتمع ومرشدا للطلبة. ولكل جانب من هذه الجوانب شروط وأدوات لتحسين أدائه والارتقاء به.

لذلك فإن مهنة التدريس الجامعي تتطلب شروطا وظروفا ومستلزمات يقتضي توفيرها للرفع من مستوى أداء الأساتذة الجامعيين وتحقيق الأهداف المسطرة من هذه المهنة.

ومن السبل والآليات اللازمة لتطوير وترقية وتحسين الأداء الوظيفي للأستاذ الجامعي في نظام ل.م.د نجد(بواب رضوان ،2015،ص ص 71-86)

1. التقليل قدر الإمكان من فرص تكليف الهيئة التدريسية بمهام إدارية وبيداغوجية تثقل كاهل الأستاذ. وتأخذ منه الوقت والجهد الكبيرين مما يترك له أثر سلبي يتمثل في الانشغال والتكليف الزائد عن قدرته، هذا ما نراه الآن في نظام ل.م.د حيث كُلف الأستاذ الجامعي بمهام أخرى تفوق طاقاته مثل مسؤول تخصص، المرافقة البيداغوجية...إلخ
2. تحسين المستوى الاقتصادي للأستاذ الجامعي والرفع من مكانته الاجتماعية لتجنب الأعمال الإضافية، أو الهجرة إلى الخارج طلبا للرزق وتأمين المستوى المعيشي اللائق به.
3. تأمين البيئة الجامعية المتحررة من كل قيد أو خوف ضمن حرم جامعي آمن، بالشكل الذي يسهم في إطلاق قدرات وإبداعات هذا العضو.
4. تأمين مستلزمات التعليم الجامعي من مكاتب ومعدات وتقنيات علمية حديثة، وتوفير الدوريات والمجلات العلمية الحديثة، وكل ما من شأنه أن يطور العملية التربوية والقيام ببحوث علمية تطور عمل الجامعة.
5. اعتماد مبدأ التدرج العلمي حيث يأخذ كل أستاذ مكانه المناسب واللائق ضمن الهيكل الجامعي، بما يوازي ما يتمتع به من مكانة علمية توفرها درجته في سلم التدرج العلمي، مما يحفز ذلك هذا الفاعل على الجد والمثابرة وتطوير الذات والبحث العلمي للوصول إلى مثل هذه المكانة المناسبة في سلم التطوير والتدرج العلمي.
6. التمكن من المواد التعليمية التي يدرسونها والتنوع في مواضيعها بالشكل الذي يقدم إضافة للأستاذ والطالب.

7. التواصل والاطلاع على أحدث أساليب التدريس والتقويم وحضور الدورات الخاصة بذلك.

8. التدريب أثناء الخدمة على الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس وتطوير القدرات الذاتية والعلمية وتنميتها خاصة في استيعاب وفهم اللغات الأجنبية وذلك لمسايرة التطورات الحاصلة في جميع الأنظمة التعليمية ومنها نظام ل.م.د

9. الحرص على حضور الملتقيات الدولية والوطنية والندوات ذات الصلة بموضوع تخصصه.

10. الانخراط في مخابر البحث وفرق البحث وذلك للاستمرار في إجراء البحوث وعدم الانقطاع عنها والتأليف، هذا ما سيؤثر إيجابا على مستوى الأستاذ.

11. دعم التكوين المستمر لأساتذة التعليم العالي، حتى تتلاءم تكويناتهم مع أهداف المنهاج الذي يجب أن يزاوج بين النظري والعملي.

12. توسيع دائرة مشاركة الأساتذة من صياغة القرار وعدم الانفراد البيروقراطي خاصة في المجالس اللجان العلمية.

13. توفير مناخ ملائم لتكوين الأستاذ بما يوازي التكوينات النظرية والعملية والتي تسمح له بتحقيق الكفايات اللازمة التي تتناسب ومطالب سوق الشغل في علاقته بمحيط الجامعة، وذلك عبر إيجاد الشراكات مع مقاولات وشركات ميدانية تسمح بذلك.

خلاصة:

إن التعليم الجامعي في الجزائر في مجمله يواجه مشكلات عديدة كضعف الكفاءة والأداء واعتماد المؤسسات الجامعية على الوسائل التقليدية وعجزها عن استخدام التكنولوجيا الحديثة التي توفر المعرفة من مصادرها المتعددة وتسهل عملية الحصول عليها ، كلها عوامل ساهمت في حالة تدني مستوى التعليم الجامعي وانعكست بصورة سلبية على ناتج ومردود العملية التعليمية التي تهدف أساسا إلى إعداد الموارد البشرية ذات كفاءة عالية ولتي تحمل على عاتقها عملية إنجاز خطط وبرامج التنمية ، وكذلك من خلال تزويد مؤسسات المجتمع بالخبرات والكفاءات دفعا لعملية التنمية الشاملة.

فالانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة، تفرض على التعليم الجامعي في الجزائر، التكيف مع هذه الأوضاع، ومسايرة التطورات وفق استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، ومنطلقة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الجزائري. فالمطلوب من المؤسسات الجامعية الجزائرية بصفة عامة تفعيل نظام التعليم الجامعي وعقلنته. ووضع تصورات مستقبلية للتعليم الجامعي من أجل مواكبة هذه التحولات العالمية السريعة في مختلف المجالات .

قائمة المراجع:

1- بواب رضوان: **الأداء الوظيفي والاجتماعي للأستاذ الجامعي في نظام الألمدي (LMD)** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 21، جامعة ورقلة،2015،ص ص 71-86

2- بوحنية قوي: **الأداء المتميز للجامعات**، مجلة ومضات جامعية، ورقلة،الجزائر، العدد01، سبتمبر 2005، ص 14.

3- حامد عمار: **مواجهة العولمة في التربية والثقافة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص ص 143-146.

4- زكريا يحي لال: **دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي**، المجلة التربوية العدد 55، المجلد الرابع عشر، ربيع 2000، ص ص 172-.207

5- سيلان جبران العبيدي: **ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي حول"**المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي**"، بيروت 6-10ديسمبر 2009، ص20.

6- غازي بن عبيد مدني : تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة **ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي** حتى عام (2020).الرياض المملكة العربية السعودية،19-23 أكتوبر2002

7- فرجاني نادر: **التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية**، في سلسلة كتب المستقبل العربي(39). التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي ، بيروت، لبنان، 2005، الطبعة الأولى، ص .109

8- هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي: **التعليم الجامعي من منظور اداري– قراءات وبحوث** – ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،ص301